النحو التعليمي في المغرب العربي

أ.نادية توهامي جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة

مازالت دراسة النحو باباً لفهم العربية، ومن ثم فهم كتاب الله عز وجل واستيعاب أحكامه ومعانيه، وقد وجد النحو في مرحلته الأولى لهدف تعليمي؛ وعليه يتناول هذا العمل واقع النحو التعليمي في المغرب العربي؛ كما يحاول تبيان منزلة العربية في المغرب العربي ودورها في تطوير الدراسات النحوية وإثرائها تواصلا مع المشرق العربي؛ دون أن نغفل دور المجامع والمؤسسات الثقافية المغربية التي وضعت لخدمة قضايا اللغة العربية في أبعادها الخاصة والعامة.

تأصلت اللغة العربية في بلاد المغرب العربي بانتشار الإسلام، وتمازج شعوب العرب والبربر بما لديها من أصول و انتماءات تاريخية ضاربة في القدم، تحت راية الإسلام الذي " كان دعوة مثالية ونظاما عالميا ساميا، إنه لم يكن استيلاء، ولا كبتا لشعوب المغرب، وإنما بفضله عاد المغرب إلى أوجهه الأولى، فعزز ارتباطه بالمشرق عن طريق التعاون المثمر معه، فطّعم إبداعه بإبداع الحضارات الأخرى."[1]

لقد شدّ أفراد من المغرب الرحال إلى المشرق، واقتبسوا من معارف علمائه، ورووا عنهم، ورجعوا إلى بلادهم مزودين بعلوم المشارقة إضافة لما جلبوا معهم من مؤلفات ومخطوطات؛ فظهر في المغرب علماء ضارعوا علماء المشرق في العلوم المختلفة من لغة ونحو وبلاغة وتاريخ وجغرافية وفلك.....الخ.[2]

هذا وقد كان للمغرب والأندلس كيان خاص بهما، جعل منهما جزأين متماثلين لعالم واحد كان يعرف في القديم عند المشارقة بالمغرب الإسلامي، وإن كانوا قد قصروا اسم المغرب بالذات على الرقعة التي تمتد من مليانة إلى جبال السوس الأقصى التي وراءها البحر المحيط.[3]

ظل المغرب والأندلس يتعاطيان طوال العصور الوسطى حضارة واحدة تختلف عن حضارة المشرق، ومازال الأمر بينهما على هذا النحو إلى أن زال سلطان الإسلام عن الأندلس، فأقبل المغرب يتغذى منه ويرتوي في أسلوب حياته وطريقة تفكيره، بحيث صارت البيئة المغربية أشبه شيء بالوثيقة الحية لأسبانيا الإسلامية.[4]

لقد أخذ المغاربة والأندلسيون علوم اللغة في بادئ الأمر عن المشارقة معتمدين في ذلك على الرواية؛ فأولوا النحو واللغة أهمية كبرى، ووضعوا هذا العلم في مقدمة عنايتهم وانشغالاتهم، فتأثروا بالكوفيين أولا، ثم بالبصريين، ولكنهم ما لبثوا أن أخذوا من البغداديين، ثم تطورت علومهم حتى اكتسبت طابعا خاصا بهم.[5]

---

1 – محمد المكي الناصري، وحدة المغرب العربي في ظل الإسلام، مجلة الثقافة؛ ع15؛ 1393هـ–1973م؛ الجزائر؛ ص12.

2 – الشيخ محمد الطنطاوي؛ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ راجعه وعلق عليه سعيد محمد اللحام؛ بيروت؛ عالم الكتب؛ 2005؛ ص129

3 –ليفي بروفنسال، الإسلام في المغرب والأندلس؛ ترجمة محمود عبد العزيز سالم؛ الإسكندرية؛مؤسسة شباب الجامعة؛ 1995م؛ ص المقدمة.

4 – المرجع نفسه؛ ص المقدمة.

5 – مها خير بك ناصر؛ النحو العربي والمنطق الرياضي؛ بيروت؛ مكتبة السائح واتحاد الكتاب اللبنانيين؛ 2007م؛ ص58.

والحقيقة أن الناس، كانوا في أول الأمر يدرسون اللغة عن طريق قراءة النصوص الأدبية والكتب، دون استعمال كتب خاصة بالنحو، ثم عرفوا بعد ذلك كتبه، وأول ما ذاع بينهم كتاب الكسائي (ت188هـ) وكتاب سيبويه (ت 180هـ) الذي صار كتابهم الأول في العربية، فقد شغف به الأندلسيون والمغاربة منذ ذلك الحين، وتنافسوا في إظهاره، إذ كان حفظه عندهم أمارة النبوغ في العربية، كما عنوا بشرحه والتعليق عليه، ويبدو أنهم قد علّموه لتلاميذهم، ثم ماانفكت العناية به تزداد تترى حتى انتهت رياسة النحو إلى ابن الضائع (ت 614هـ)، الذي شرح كتاب سيبويه، وأبدى مشكلات فيه عجيبة.[1] بيد أن أول من اختص في النحو هو جودي بن عثمان النحوي العبسي المورودي (ت198هـ)، الذي قيل عنه إنه أول من صنف في النحو في الأندلس بعدما تتلمذ للكسائي والفراء.[2]

وجدير بالذكر أنه لما فسدت السليقة بالبادية في أواسط القرن الرابع الهجري، وانصرف علماء المشرق إلى مدارسة ما حفظوه ودونوه من كلام العرب الفصحاء، دفع هذا علماء الأندلس إلى أن يحذوا حذوهم، فلم يرتحلوا بعد ذلك إلى بلاد المشرق، وعكفوا على ما حصلوا عليه، وصدقوا العزيمة في تثمير ما تجمع لديهم[3].

بل وفرضوا تصوراتهم ورؤاهم وشخصيتهم وحضورهم الذاتي اللغوي، إذ أخضعوا الوافد الموروث للفرز والنقد والنقض والقبول والرفض وفق ما تحققه خصائص المنطق التي بنوا عليها دراساتهم، فلم يتحرجوا من إظهار مخالفتهم لآراء المشارقة إذا تعارضت وقناعتهم الذهنية[4]، وقد حالفهم في كثير من مناهج تعليم النحو وتدوينه، كما استدركوا عليهم مسائل فاتهم التعرض لها.[5]

وعلى مر الأيام تكاثرت مسائل مذهب المغاربة والأندلسيين الجديد، وذاعت قواعده، وامتدت حياته حتى أخذه عنهم المشارقة بعدما ضعف شأنهم، فقد نزح كثير من المغاربة إلى المشرق إما للحج أو للإقامة، ودرّسوا في مساجده ومدارسه ومعهم مؤلفاتهم كابن مالك(ت672هـ) وغيره.[6]

شهد القرن الرابع الهجري تطورا كبيرا في الدراسات النحوية واللغوية في الأندلس، فشكل منعطفا حاسما في المزج بين عدة اتجاهات متباينة والمذاهب المتنوعة، فكان لهذا أثر بالغ في تكوين المدرسة المغربية؛ منها المزج بين آراء الكوفيين والبصريين مع توخي مذهب الاختيارات الفردية أو المذهبية عند العلماء في كل الأمصار، وتطوير المذهب البغدادي وتقنينه وتلاق بين المنطق والنحو، وتركيز على التحاليل والتدقيق والاستنباط[7].

---

1 – محمد الطنطاوي؛ نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة؛ ص131.

2 – القفطي؛ إنباه الرواة على أنباء النحاة؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ؛ القاهرة؛ دار الفكر؛ ج1؛ ص306.

3 – ملاح راوي؛ النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله؛ القاهرة؛ دار غريب؛ ص668.

4 – مها خير بك ناصر؛ النحو العربي والمنطق الرياضي؛ ص57.56.

5 – ملاح راوي؛ النحو العربي، نشأته، تطوره، مدارسه، رجاله؛ ص668.

6 – الشيخ محمد الطنطاوي؛ نشأة النحو؛ ص131.

7 –محمد المختار ولد أباه؛ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب؛ ط2؛ بيروت؛ دار الكتب العلمية؛ 2008م؛ ص224.

وحين نصل إلى القرن الخامس، يتحول مركز ثقل الدراسات النحوية من المشرق إلى المغرب، فتزدهر علوم اللغة بين ربوع الأندلس ثم تمتد إلى الحواضر المغربية، لتستمر وضاءة أكثر من قرنين.[1]

دور المغاربة في إثراء المعارف النحوية:

إن دور المغاربة في الحضارة العربية الإسلامية يشكل منعطفا متميزا في مجالات متعددة؛ وعلى رأسها النحو العربي وقد حاول الباحثون تبيان ما قدمه المغرب من تطوير وإثراء للمعارف النحوية، فلخصت فيما يأتي:[2]

- تنمية التراث النحوي الذي اخترعه أئمة النحاة في المشرق والعمل على تقريب القواعد النحوية من واقع اللغة المستعملة، وكان ذلك على يد لغويين –نحويين أمثال الرباحي (ت358هـ), الذي أعاد منهاج الدراسات والبحوث حتى شملت جميع أبواب النحو التي كانت شبه مهملة, وابن سيدة (ت358هـ) صاحب كتاب المخصص اللغوي, والمتضمن لأهم البحوث النحوية من لدن سيبويه إلى ابن جني، ونحويين–لغويين أمثال الأعلم الشنتمري(ت476هـ) الذي عاد إلى أصول علم النحو، حيث سعى في إحكامه لكتاب سيبويه وتبحره في علم اللغة، فقرب القواعد من مادتها الأولى، التي هي اللغة والتاريخ.[3]

- تقريب المنهج النحوي من منطق المعقول, وقد تم ذلك من حيث الشكل في قانون الجزولي(ت607هـ) الذي استطاع بعد كثير من المحاولات والجهود والتنقيح إنشاء نظام منطقي، أدرج هياكله خلاصة القواعد النحوية، والجديد في هذا النظام هو الدقة في الحدود والتعريفات، ومحاولة التفسير المنطقي للظواهر اللغوية حتى يتم انسجامها في النسق العام للنظريات العامة للمدرسة البصرية[4], ومثال ذلك نراه يعطي تعريفا مجردا يفرق أساسا بين الاسم والفعل، فقال:" إن كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تتعرض لزمان وجود المعنى" ثم زاد هذا التعريف دقة، حيث قال" كل كلمة تدل على معنى في نفسها ولا تدل على أن زمان وجود ذلك المعنى ماض أو ليس ماضيا". وفي عبارة ثالثة:" ولا يفهم من لفظها أن زمانها ماضي أو ليس ماضيا". والملاحظ في هذه التعريفات، هو حرص أبي موسى الجزولي على استغراق الدلالة على الاسم، واستبعاد خصائص الفعل الذي يقترن بالتوقيت الزمني.[5]

كما نورد قوله:" إن الظروف الدالة على المقادير ليست مبهمة كلها". فقال:"إن ظرف المكان قد يكون مبهما ومعدودا. فالمبهم ماله اسم بالإضافة إلى غيره والمختص ماله اسم من جهة نفسه والمعدود ماله مقدار معلوم من المسافة".[6]

---

1 – المرجع نفسه؛ ص24.

2 – المرجع نفسه؛ ص221.

3 – المرجع نفسه؛ ص25 وص225.

4 – المرجع نفسه؛ ص269.

5 – المرجع السابق؛ ص270.

6 – المرجع نفسه؛ ص271.

أما من حيث المضمون فنجدها في آراء ابن الطراوة وتلميذه عبد الرحمن السهيلي(ت581هـ)، فقد كان ابن الطراوة حريصا على حرية رأيه، وعلى معقولية القواعد النحوية، فقد انتقد كتب أبي علي الفارسي وابن جني نقدا شديدا لأنها في نظره لا تعدو أن تكون أسماء خالية من المضمون وأن الأجدر صرف همم الناشئين إلى كتاب سيبويه، وجمل الزجاجي والكافي لابن النحاس.[1] وهي تمثل الكليات والملخصات التي تستحق النظر والمتابعة.

ومن آرائه جواز رفع المفعول ونصب الفاعل إذا أمن اللبس حين قال: "إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا نحو: ضرب زيد عمرا".[2]

كما أنكر وجود ضمير الأمر والشأن، حيث ادعى" أنه إذا قلت كان زيد قام, أن " كان" هي ملغاة"، وفسر ذلك ؛ بقوله :" ضمير الأمر والشأن لا منقول ولا معقول، وأما كونه غير معقول فلأمرين:

أحدهما: أنهم قالوا في قول العرب: هو زيد قائم، المعنى الخبر الواقع في الوجود: زيد قائم وبلا شك أن الوقع في الوجود ليس " زيد قائم" وإنما الواقع في الوجود قيام زيد، وقولك " زيد قائم" إخبار عنه.

ثانيهما : إن الجملة التي وقعت بعد الضمير هي مفسرة عندهم للضمير وخبر عنه وهذا متناقض، لأنها من حيث هي مفسرة فكأنك لم تأت إلا بواحد، ألا ترى إذا قلت: نعم رجلا، فكأنك قلت: نعم الرجل، ومن شرط المبتدأ والخبر أن يكونا شيئين أسند أحدهما إلى الآخر، يفيد الثاني من المعنى ما لم يفد الأول".[3]

- تقريب المعارف النحوية من الجمهور، بدأ بالزبيدي(ت393هـ) الذي فرق بين نحو العامة، ومباحث المتخصصين, حيث أدخل التعليمية في كتب النحو وذلك في ترتيبه للأبواب، حيث لا يشغل المتعلم المبتدئ والمتبلغ بالتعريفات والخلافات بين النحويين، فلا يعرف الكلمة لا الاسم ولا الفعل ولا الحرف، فهو يكتفي بقوله: "الاسم قولك : رجل وفرس، وحمار وعمر، وما أشبه هذا والفعل قولك : ضرب وخرج ويضرب واسمع، وما أشبه هذا، والحرف قولك: هل، ومن وبل وما أشبه هذا" .[4]

ثم انتهى بابن مالك[5](ت672هـ) الذي اقتفى أنموذجا يجمع بين الشمولية في اعتبار السماع اللغوي واختيار الأسلوب الشعري أداة للتبليغ.

---

1 – المرجع نفسه؛ ص233.

2 – ابن أبي الربيع؛ البسيط في شرح جمل الزجاجي؛ تحقيق عياد بن عبد الثبيتي؛ بيروت؛ دار الغرب الإسلامي؛ 1986؛ ص262.

3 – المصدر نفسه؛ ص234–235.

4 – الزبيدي؛ كتاب الواضح في علم العربية؛ تحقيق أمين علي السيد؛ مصر؛ دار المعارف؛ 1975م؛ ص3.

5– هو أبو عبد الله محمد جمال الدين بن عبد الله الطائي، ولد بجيان (بلد بالأندلس)، وسمع من الشلوبيني أياما، ثم ورد المشرق حاجا، ثم استوطن الشام، فسمع بدمشق من السخاوي، وبحلب من ابن يعيش الحلبي، ثم تصدر لإقراء العربية في حلب مدة، فدمشق التي توطنها، فأتى بما أعجز الأوائل لقوة حافظته، فكان يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد فأشعار العرب التي كان في استذكارها نسيج وحده، وصنف مؤلفات نظما ونثرا تشهد له بالتفوق على من تقدم، وجمع بعضهم أكثرها في نظم ذكره السيوطي في البغية؛ فقد جعل الله لابن مالك لسان صدق فيمن بعده؛ فمؤلفاته وأقواله تناقلتها العلماء في كتبهم مشارقه ومغاربه، وتوفي رحمه الله بدمشق سنة 672هـ. أنظر: نفح الطيب ؛ ج7؛ ص281، وبغية الوعاة ؛ ج1؛ ص 131.130.

ابن مالك (ت672هـ):

إن من أهم ما استحدثه ابن مالك في النحو توسيع دائرة السماع باعتماده على لغة الحديث الشريف، وهو عمل لم يسبق إليه، وفي هذا المجال أضاف ابن مالك إلى النحو أساسا جديدا مثل ما فعل الكوفيون في اعتبارهم للغات لم يأخذها البصريون في الحسبان. ولم يكن عمل ابن مالك هذا تقريرا اعتباطيا، لأنه برهن على أن جميع الصيغ الواردة في الأحاديث النبوية الشريفة، لها شواهد من أشعار العرب الذين أجمع النحويون على الاستشهاد لهم.[1]

فقد استطاع أن يفرض اختياره الصورة الحالية للنحو العربي التقليدية ومنذ خمسة قرون والدراسات النحوية تتمحور حول كتبه ، بالخصوص كتاب الألفية أو الخلاصة التي صارت المرجع التدريسي في جميع الهيئات التعليمية.[2]

وقد قدم ابن مالك بها خدمة جليلة لدارسي النحو العربي على الرغم من قدح خصومه في عمله, فقد نسّق قواعده وبسّط معلوماته, وإن كان يؤخذ عليه غموض وعدم وضوح في بعض المواضع مما لا ينبغي أن يقع في مؤلف تعليمي.ولابن مالك تصانيف كثيرة منها: الفوائد في النحو، تسهيل الفوائد (مختصر من الفوائد)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، شرح التسهيل، الموصّل في نظم المفصّل(والمفصّل للزمخشري)، الكافية الشافية، وهي أرجوزة في ثلاثة آلاف بيت.

وتشمل ألفية ابن مالك موضوعات أساسية في النحو التعليمي وهي: الكلام وما يتألف منه, المعرب والمبني، النكرة والمعرفة، العلم، اسم الإشارة، الموصول، المعرف بأداة التعريف، النواسخ، المرفوعات، المنصوبات، المجرورات، المشتقات والتوابع وغيرها.[3]

لقد تصدرت اللغة العربية موقعا خاصا لارتباطها الوثيق والعميق بحياة المغاربة، الذين أنزلوها منزلة خاصة بالدين الإسلامي، فالمغرب العربي جزء من الخريطة العربية؛ فقد أنشئ جامع القرويين بفاس في ظل دولة الأدارسة، وفي أول حركة تعريبية خصبة في المغرب ومن حينها نضجت الثقافة المغربية بالعربية، وأخذت منحى العطاء عند المرابطين والموحدين و المرينيين، كما نالت مكانة بين الثقافة العربية والأندلسية، إلى جانب المساجد و الزوايا التي كانت تعج بشيوخ العربية في كل من بجاية و الزيتونة وفاس وطرابلس وغيرها.[4]

ففي العصر المريني –مثلا– ازدهرت الدراسات اللغوية التي تهدف إلى البحث في أسرار اللغة ومعانيها، بسبب نشاط حركة البحث في العلوم الدينية وشعور العامة والخاصة بحاجتهم لدراسة علوم اللغة وفي مقدمتها

---

1 – محمد المختار ولد أباه؛ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب؛ ص316.

2 – المرجع نفسه؛ ص25.

3 – انظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك؛ علق عليه أحمد طعمه حلبي؛ بيروت؛ دار المعرفة؛ 2005م، ج1؛ ص319–320 وج2؛ ص318–319.

4 – صالح بلعيد؛ مقالات لغوية؛ الجزائر؛ دار هومة؛ 2004م؛ ص102.

النحو، فهو الأساس لفهم كثير من مسائل هذه العلوم، لذلك كان معظم علماء العصر المريني على صلة بالدراسات اللغوية، وأدى ذلك –بطبيعة الحال– إلى دعم العربية وتقويم الألسنة في ذلك العصر, فنبغ علماء كابن البقال (ت725هـ) الصدفي و السلوي (ت685هـ) وابن آجروم [1]الذي كان أشهرهم وأكثرهم استيعابا لعلوم الشرع واللغة.

ابن آجروم(ت723):

قدم هذا العالم مقدمة صغيرة لا تتجاوز عدة صفحات، ولكن كتب لها أن تعم الخافقين، وأن تنال من الشهرة والذيوع ما نالته خلاصة ابن مالك.

وتشمل هذه المقدمة على موضوعات أساسية في النحو التعليمي وهي:

باب الإعراب، باب المعرفة، علامات الإعراب، باب الأفعال، مرفوعات الأسماء، المفعول به، المصدر, ظرفا الزمان والمكان، والتمييز، الحال، الاستثناء، باب لا، المنادى، المفعول لأجله، المفعول معه،المجرورات..الخ.[2]

هذا وقد انطلقت هذه الومضة من ينابيع فاس وكانت ثمرة تجربة تربوية عريقة؛ إذ لا ننسى أن هذه المدينة كانت معقل مدرسة أبي الطاهر المعروف بالخدب[3]، وتخرج منها ابن خروف(ت609هـ)، وامتدت إليها تعاليم أبي موسى الجزولي المراكشي(ت608هـ) وابن أبي ربيع السبتي قبل أن يغرس فيها المكودي مدرسة ابن مالك التي عرفت تأصلا وترسيخا بين أساطين جامع القرويين.[4]

لم تبرز مقدمة ابن آجروم إلى الوجود حتى صارت هي الكتاب المدرسي الأول في المرحلة الابتدائية، وبذلك حلت محل المقدمات التي في مستواها مثل الأنموذج للزمخشري(ت538هـ) وملحة الحريري(ت516هـ), ولمع ابن جني(ت392هـ)، شأنها في ذلك شأن الخلاصة التي نسخت جمل الزجاجي(ت337هـ) وإيضاح أبي علي الفارسي(ت377هـ) ثم صارت أساسا في المناهج التربية تناولها العلماء بالشرح والنظم والتعليق.[5]

لقد أضحت الأجرومية – كما قلت – الكتاب المدرسي الأول، الذي يقدم لطالبي العربية المبتدئين في الأمصار المغربية، ووَجد فيها الكثيرُ السهولَة المفتقدة في سائر المتون والمنظومات، ويبدو أن الكثير لم يكن راضيا

---

1 – هو أبو عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي (نسبة إلى صنهاجة قبيلة بالمغرب) المشهور بابن آجروم (الفقير الصوفي) بلغة البربر، ولد بفاس، وذاع فضله في علوم كثيرة إلا انه غلبت عليه القراءات والنحو، ولم يؤثر عنه في النحو إلا مقدمته التي طبقت شهرتها الآفاق وترجمت إلى عدة لغات، وتناولها بالتعليق عليها كثير من الأعلام، ومن أشهر شروحها شرح الكفراوي (ت1202هـ) ، وتوفي بفاس سنة 723هـ. أنظر ترجمته في بغية الوعاة؛ ج1 ؛ ص153.

2 – انظر جمال الدين أبي علي عبد الله بن أحمد الفاكهي؛الفواكه الجينية على متممة الأجرومية؛ تحقيق محمود نصار؛ ط1؛ بيروت؛ دار الكتب العلمية؛ 2004م؛ ص359–360.

3 – وهو أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الأشبيلي، اشتهر بتدريس الكتاب، وله عليه طرر مدونة، اعتمدها تلميذه ابن خروف في شرحه، وله تعليق على الإيضاح، أخذ عن الرماك وابن الأخضر، توفي سنة 580هـ. انظر: محمد المختار ولد أباه؛ تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب؛ ص379.

4 – المرجع السابق ؛ ص379.

5 – المرجع نفسه؛ ص380.

عن أسلوب ألفية ابن مالك الذي لا يخلو من ألغاز، وبالتالي لن تكون وسيلة مرنة يناط إليها تيسير تعليم النحو للمبتدئين.[1]

ويمكن القول إن هذه المقدمة قد عبرت عن مطالب المتعلم العربي لجملة من القواعد التداولية الخاصة بلغة الاستعمال, والظاهر أن الاقتصار على تلك الأبواب النحوية كان مبنيا على رؤية تربوية خلاصتها التدرج في التلقين والانتقال من العام إلى الخاص وتبسيط القواعد جملة، حتى يتسنى للمتعلم الإلمام بها، ثم تأتي مرحلة ثانية وهي شرحها واستثمارها.[2]

لقد كانت هذه المقدمة إلى عهد ليس ببعيد مرجع المدرسين في القرويين والزيتونة والجامع الأخضر، حيث كانت تدرس في السنة الأولى, ثم تدرس المقدمة الأزهرية في الثانية ثم قطر الندى في الثالثة، ثم ألفية ابن مالك في الرابعة.[3]

تلك هي الطريقة التي اتبعها الأسلاف في تيسير النحو على الناشئة وتعليمه لها, بعرض معالمه وقواعده الأساسية في متون ومختصرات موجزة، ومن شاء أن يتوسع فيه فعليه بالمطولات وبالشروح الكبرى التي وضعت على ألفية ابن مالك.[4]

أما الناشئة فحسبهم من النحو ما يرسم لهم قواعده في إيجاز حتى يستطيعوا قراءة النثر والشعر قراءة سديدة، ولتلك الغاية أخذت المختصرات والمتون توضع في النحو منذ القرن الثاني الهجري إلى العصر الحديث، كي تتيح للناشئة استيعاب قواعد العربية وأوضاع صياغتها ومقوماتها وتتمثلها تمثلا سليما دقيقا.[5]

فهذا ابن خلدون يرى أنه على المعلم أن يتدرج في عرض مواده شيئا فشيئا ولا ينتقل إلى مسألة أخرى دون إفهام الأولى, ويبتعد عن التعقيد, ويلتزم الانتقال من البسيط إلى المركب, ومن السهل إلى الصعب وهكذا، إذ يقول:" اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدريج شيئا فشيئا وقليلا قليلا، يلقى عليه أولا مسائل من كل باب من الفن ... ثم يرجع ثانية فيرفعه في التلقين عن تلك الرتبة إلى أعلى منها... ثم يرجع به وقد شدا فلا يترك عويصا ولا مهملا ولا مغلقا إلا وضّحه...هذا وجه التعليم المفيد."[6]

---

1 –نعمان بوقرة؛ تيسير النحو: قراءات تمهيدية في تيسير التعليم النحوي عند المغاربة والأندلس؛ أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23،24 أفريل 2001م؛ بالمكتبة الوطنية ؛ ص157.

2 – المرجع نفسه؛ ص157.

3 – المرجع نفسه؛ ص158.

4 – شوقي ضيف؛ محاولات تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا؛ ط1؛ موسم الثقافي الثاني لمجمع اللغة العربية الأردني؛ 1984؛ ص44.

5 – المرجع نفسه؛ ص45.

6 – مقدمة ابن خلدون؛ ص471.

وهذا رأي الجاحظ أيضا حيث دعا إلى عدم تعليم أولادنا القواعد النحوية المجردة، إذ يقول:" وأما النحو فلا تشغل قلبه (أي قلب الصبي) منه إلا بقدر ما يؤديه إلى السلامة من فاحش اللحن، ومن مقدار جهل العوام في كتاب إن كتبه، وشعر إن أنشده، وشيء إن وصفه، وما زاد على ذلك فهو مشغلة عما هو أولى به..."[1]

وبعد سقوط الأندلس، توالت النكبات على هذه الأمة ولغتها العربية الفصحى، وصارت السلطة في معظم بلاد المشرق وجزء من شمال إفريقيا، بيد الأتراك العثمانيين، وأصبحت اللغة التركية لغة الدولة في جميع مناشطها، وانحسرت اللغة العربية، وفسد اللسان العربي بل كاد يذهب لولا ما حفظه من عناية المسلمين بالكتاب والسنة.

ففي هذا العهد كانت معاهد التعليم في المغرب العربي تتمثل في الكتاتيب والزوايا والمساجد والمدارس. فأما الكتاتيب؛ فقد كانت تمثل المرحلة التعليمية الأولية – فالكتّاب في المغرب العربي، كالكتّاب في المشرق العربي– كان موطن التعليم الأول أو المدرسة الابتدائية بمفهوم عصرنا الحاضر, أما المؤسسات الثلاثة المتبقية, فتمثل المرحلتين الثانوية والعالية.[2]

وقد كان التعليم في هذه المؤسسات يقوم على الحفظ واستظهار المتون نظما ونثرا، وقد نظمت غالبيتها في أراجيز لكي يسهل حفظها على الطالب، فقلما وجد علم في ذلك العهد لم يوضع في منظومة شعرية حتى التاريخ والرحالة نظم شعرا.

وفي النحو عني الدارسون بالأجرومية وشروحها في المرحلة الأولى وفي المرحلة الثانية ينتقل الطالب لدراسة ألفية ابن مالك، ويتردد في مؤلفاتهم ذكر الموضح, أي أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري والمغني وشرح الكافية له كذلك، والتصريح بمضمون التوضيح للأزهري وتسهيل القواعد وشرح الكافية لابن مالك.[3]

أما التأليف في النحو فلا تظفر منه بأهم من شرح الفريدة،[4]لمحمد بن زكري (ت1144هـ-1731م)، وشرح كافية ابن مالك لمحمد بن الطيب الشرقي.[5]

وبعد الأتراك ما لبثت موجة الاستعمار الأوروبي تهب عاتية على المغرب العربي مستخدمة الوسائل العسكرية الضخمة والحملات التبشيرية لإخضاع هذه الشعوب ونهب ثرواتها وأوطانها ؛ وكان يصاحب هذه

---

1 – الجاحظ؛ رسائل الجاحظ؛ تحقيق عبد السلام هارون؛ ط1؛ مصر؛ مكتبة الخانجي، 1979؛ ص38.

2 – عبد الكريم خليفة؛ اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث؛ط1؛ الأردن؛ من منشورات مجمع اللغة العربية الأردني؛ 1987م؛ ص36.

3 – محمد العمري؛ الثقافة و الأدب في المغرب ما بين منتصفي القرنين 17و18م؛ مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية بفاس ع7؛ 1983م–1984م، ص.48.

4 – الفريدة منظومة في النحو للسيوطي، وطبع هذا الشرح على الحجر بفاس في جزأين بدون تاريخ، ولابن زكري حاشية على الموضح لابن هشام.

5 – للشرقي أيضا حاشية على المغني و أخرى على التسهيل.

الحملات الشرسة، حملات مماثلة للقضاء على اللغة العربية في الجزائر وفي تونس وفي المغرب وليبيا....وفي كل مرة نجد اللغة العربية الفصحى تتراجع لكي تنزوي في حلقات الزوايا والمساجد والطرق الصوفية في أنحاء البلاد[1].

لم تعرف دول المغرب مشكلة لغوية قبل الاحتلال الفرنسي رغم الصراعات السياسية التي عاشها الفاتحون مع أهالي المغرب، وفي العصر الحديث غيّر الاستعمار الوضع اللغوي، ففرضت الفرنسية لغة للتعامل المدرسي والإداري؛ وأصبح التعليم في بلاد المغرب يعتمد على اللغة الفرنسية, ويتبع المناهج التعليمية نفسها المطبقة في فرنسا، في جميع مراحله, ولكل المقررات الدراسية وانعكس هذا التعليم بطبيعة الحال انعكاسا شديدا على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية لبلاد المغرب، وأصبحت اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في جميع المجالات.

يقول إدريس الكتاني:"ففي الجزائر ونظرا لاختلاف ظروفها عن ظروف المغرب، فقد كانت اللغة العربية تلقن باللغة الفرنسية، وبكتب مدرسية وضعت لتعليم النحو العربي باللغة الفرنسية."[2]

كما اتبع الاستعمار الفرنسي سياستين مختلفتين في مواجهة نظام " المدرسة التقليدية العربية " القائمة منذ قرون في بلاد المغرب.

السياسة الأولى هادمة وقمعية لهذا النظام وطبقت فعلا في الجزائر؛ أما السياسة الثانية فكانت قائمة على تقليص قوى ذلك النظام بحيث يتلاشى تدريجيا من المجتمع، وطبقت هذه السياسة في تونس ومراكش بصورة واضحة.[3]

فعندما تأسست عام 1913م أول مدرسة عصرية لتعليم المبادئ العلمية في مدينة تبسة، قاومت السلطات الفرنسية مؤسسيها وأغلقت أبوابها.[4]

أما في تونس ومراكش فلم تحارب الإدارة الاستعمارية الفرنسية المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية بصورة علنية مكشوفة, بل سمحت لها بالاستمرار في أداء مهامها، إلا أنها فرضت على تلك المدارس وعلى خريجيها عزلة حقيقية اجتماعيا وإداريا.[5]

فأصبحت بلاد المغرب مسرحا للهيمنة اللغوية والثقافية الفرنسية وتدهورت فيها اللغة العربية، وانحسرت الثقافة العربية في معاقل التعليم التقليدي.

ففي الجزائر، ظلت الدروس النحوية تعتمد على الكتب التقليدية القديمة مثل قطر الندى وألفية ابن مالك، و ظل بعض علماء الزوايا التعليمية يختصرون لتلاميذهم المطولات أو يضعون لهم موجزات في النحو تتلاءم مع عقولهم, كما فعل أبو القاسم البوجليلي وعبد القادر المجاوي.[6]

---

1 – عبد الكريم خليفة؛ اللغة العربية والتعريب في العصر الحديث؛ ص37،ص38.

2 – ازدواجية لغة التعليم ؛ اللسان العربي؛ ع1؛ صفر 1384– يونيو 1964م؛ الرباط ؛ ص25.

3 – نازلي معوض أحمد؛ التعريب والقومية العربية في المغرب العربي ؛ ص62.

4 – المرجع نفسه؛ ص65.

5 – المرجع نفسه؛ ص67.

6 – أبو القاسم سعد الله ؛ تاريخ الجزائر الثقافي (1830م–1954م) ؛ط3؛ ج8؛ دار العرب الإسلامي؛ بيروت ؛ لبنان؛ ص42.

أما في المغرب، فلم تتراجع جامعة القرويين في فاس عن القيام بالدور التاريخي الذي اضطلعت له طوال أحد عشر قرنا وكان الحفاظ على اللغة العربية لغة علم وإدارة وحياة في مقدمة مهامها؛ ومع هذا فقد نجح الاستعمار الفرنسي في إبعاد اللغة العربية عن المجالات العلمية والثقافية، فتراجعت اللغة العربية إلى حد كبير في بلاد المغرب العربي، ولم يرض الوطنيون عن الوضع اللاطبيعي للغة العربية التي تقصى من أراضيها فجاهدوا من أجل استرداد الهوية الوطنية واللغوية.

وقد استطاعت تونس طيلة عهد الحماية أن تتمسك باللغة العربية كأداة رئيسية للتعليم, وحافظت على التعليم الأصيل، بل وطورت جامعة الزيتونة في فترة ما بين الحربين حتى بلغ عدد الطلبة فيها ثلاثة أمثال التلاميذ المنتسبين إلى مدارس التعليم الحكومية.[1] كما نظمت مناهج التعليم بها قرين الجامع الأزهر في كل ما يدرس فيه من العلوم الدينية و العربية، وكانت الكتب النحوية التي تدرس بالقسم العالي: مغني اللبيب، وشرح الأشموني على الخلاصة.[2]

أما بالنسبة للتعليم المعرب في زمن الحماية في المغرب الأقصى, فقد أسهم في إرسال كثير من أبنائه إلى جامعات مصر وسوريا و العراق، وعاد هؤلاء ليكونوا جزء هاما من أطر التعليم الثانوي والجامعي ومستويات الإدارة الحكومية المختلفة وكانت هذه المدارس المعربة إبان عهد الحماية في المغرب "البيئة الصالحة الخصبة" التي أنبتت المواطن المغربي المرتبط بكل من الإسلام و العروبة فكريا و عمليا.[3]

والحقيقة أن بدء انتشار اللغة العربية الفصحى في شتى مجالات التعليم والحياة في بلاد المغرب كان نتاجا مباشرا لحركة التحرير الوطني ضد المستعمر الفرنسي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر لأن مؤسسات اللغة العربية : الزيتونة والخلدونية و الصادقية والقرويين, كانت هي المعاقل الأساسية للمقاومة المغربية الشاملة ضد الوجود الأجنبي العسكري والثقافي.[4]

لقد تكتلت جهود اللسانيين المغاربة لوضع رصيد لغوي مغربي ضمن خلايا ثلاث: معهد الدراسات والأبحاث للتعريب بالرباط, ومعهد العلوم اللسانية والصوتية بالجزائر, وقسم الألسنية بمركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بتونس.

لقد أنجز هذا الرصيد في شهر مارس 1972. وقد حاولت هذه المؤسسات الثقافية من خلال هذا المشروع تعميق الحوار اللغوي بين دول المغرب للوفاء بمتطلبات اللغة العربية باعتبارها القاسم المشترك والجامع الأقوى بينها، وتنشيط البحوث اللغوية والتربوية في اتجاه تصحيح المناهج المقررة وتوجيه المعلمين بغرض تيسير تعليم العربية وتصحيح الأوضاع المختلفة في المدرسة والمجتمع سعيا للتفاهم، لأن الإبقاء على التشتت ليس في

---

1 – نازلي معوض أحمد؛ التعريب والقومية العربية في المغرب العربي؛ ص81.

2 – محمد الخضر حسين، تونس وجامع الزيتونة؛ جمعه وحققه علي الرضا التونسي، 1391هـ –1971م؛ ص27.

3 – المرجع نفسه ؛ ص83.

4 – المرجع نفسه؛ ص162.

صالح أي بلد؛ وإن وحدة الأمة وتكامل جهودها المتنوعة في المجال اللغوي ضرورة أساسية لبناء أمن جهوي وقومي حقيقي.[1]

كما أنشأت مؤسسات لغوية في المغرب العربي والتي تلتقي بأهدافها الكبيرة مع المجامع اللغوية الموجودة في المشرق العربي:

ففي تونس أسس "بيت الحكمة" في الثلاثين من تشرين الثاني نوفمبر سنة 1922م تحولت إلى "المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون".

وفي المغرب الأقصى تأسست "أكاديمية المملكة المغربية" في الرابع والعشرين من شوال 1397هـ الموافق للثامن من تشرين أول أكتوبر سنة 1977م، والتي اتخذت منحى يختلف عن المجامع اللغوية العربية وإن كانت تلتقي معها في أهدافها الكبيرة من خلال لجنة اللغة العربية، حيث نجد جمعا من الباحثين اللغويين يحيطون باللغة العربية ويولونها كل العناية عن طريق منشوراتهم الكثيرة، وخاصة مجلة الأكاديمية التي تنال العربية فيها الجزء الأوفر.[2]

أسباب الضعف في قواعد اللغة العربية:

تشير الدراسات إلى ضعف الطلاب في قواعد اللغة العربية في مختلف أقطار المغرب العربي ومختلف مراحل التعليم حتى الجامعة إذ يعانون ضعفا ظاهرا في قواعد اللغة ومهاراتها، ولديهم عجز واضح في التحدث بلغة سليمة. وعلى الرغم من التوسع الذي عرفه التعليم الجامعي في بلادنا فإن المستوى العام للخريجين من كليات العلوم الإنسانية لا يرقى دائما إلى الدرجة المطلوبة من حيث جودة استعمال اللغة العربية واستيعاب نظمها وأبنيتها بالقدر الذي يمكن من تنشيط البحث العلمي الرامي إلى تطويرها وتجديد أساليب تعليمها.

وفي معرض البحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة ندرج جملة منها:[3]

الأول: انتشار اللهجات المحلية واتساع الهوة بين العرب ولغتهم الفصحى.

الثاني: غياب الفصحى عن ساحة الأدوار الحياتية الوظيفية كالاتصال اللغوي بين الأفراد.

الثالث: كفاءة المعلمين وطرق التدريس المستخدمة.(فمنهم من كان يقوم بتدريس النحو مستعينا بالأجرومية، ومنهم من كان يبدأ ببعض شروحها، ومنهم من كان يلجأ إلى الألفية، ومنهم من كان يؤثر بالمقدمة الأزهرية، ومنهم من كان يعدل عما هو موروث إلى مصنف يضعه يضمنه خلاصة للقواعد النحوية ويصوغه في مقدمة منظومة أو نثرية، إلى غير ذلك من الأساليب التي يلجأ إليها ويعتمد عليها).[4]

لقد أدرك المهتمون بتعليم اللغة العربية مدى الحاجة إلى تيسير قواعد النحو، لكي تصبح ملائمة لحاجات العصر ومقتضياته، بحيث يتاح للناشئة تعلم اللغة في سهولة ويسر. فعقدت مؤتمرات وندوات تنادي بتيسير النحو

---

1 – صالح بلعيد؛ مقالات لغوية؛ ص109.

2 – المرجع نفسه؛ ص 113.

3 – محمد عبد المطلب جاد؛ صعوبات التعلم في اللغة العربية؛ ط1 ؛ 2003م–1424هـ ؛ دار الفكر؛ الأردن ؛ ص66.

4 – علي أبو المكارم؛ تعليم النحو العربي،عرض وتحليل؛ ص87.

و البحث عن الطريقة المثلى لتحقيق هذا الهدف التعليمي ؛ فكانت الدراسات الميدانية التي قام بها الباحثون تتجه إلى اتجاهات أربعة هي:[1]

1- حصر المباحث النحوية الشائعة على ألسنة الطلاب والأخطاء الشائعة لديهم وقياس مستوى التحصيل.التمركز حول طرائق تدريس النحو: تحسينها وتطويرها.

2- التمركز حول قضية المادة وبناء منهج النحو على أسس ومعايير وصفية وموضوعية.

3- تحديد مشكلات تدريس اللغة العربية عامة و النحو خاصة.

ولعل من المفيد هنا، أن نوضح أهم الأسباب التي أدت إلى ضعف اللغة العربية ووصولها إلى حد الخطر الذي يهدد بطمس أهم معلم من معالم شخصيتنا، وأبرز مقوم من مقومات قوميتنا:

1- إهمال اللغة في مجال التعليم العام، بسبب التركيز على تلقين القواعد النحوية والصرفية، وعدم الاهتمام بالقدر الكافي بالممارسة التطبيقية، على وجه يكون الملكة القادرة، التي تمكن من القراءة الصحيحة والكتابة السليمة والتعبير القويم.

2- قلة الاهتمام برعاية المدرس الجامعي المتخصص في اللغة العربية وآدابها رعاية علمية لرفع كفاءته من حيث ثقافته العامة ووصله بالتراث والتطور الحديث في فرع تخصصه.

3- مساهمة الإعلام في ضعف الأداء المخلّ باللغة، عن طريق التساهل في أساسيات اللغة – فغالبا – ما تجنح تلك الأجهزة إلى التوجه إلى المستمعين والمشاهدين باللغة العامية، في حين تقتصر الفصحى على نشرات الأخبار وبعض الأحاديث العلمية والأدبية المتخصصة.

4- إهمال اللغة الفصحى – في الأجهزة والوسائل الثقافية –مثل الأفلام والمسرحيات والمسلسلات العربية– فمعظمها يقدم بالعامية في حين تقوقعت الفصحى في الأطر الدينية والمحافل الرسمية لتصبح لغة ثانية على أهلها بعد العامية.

5- تعرض اللغة العربية للهجوم من طرف الأعداء ومحاولة إضعافها، والتهوين من شأنها والإقلال من قيمة المشتغلين بها، وإحلال لغات أخرى أو لهجات أخرى محلها وقد بدأ ذلك كله مع الاستعمار الأجنبي للبلاد العربية.

6- ازدواجية اللغة ما تزال ماثلة متمكنة من حياتنا اليومية، ويتجلى ذلك في مختلف أوجه النشاط الإداري والاقتصادي والاجتماعي في المرافق العمومية والخصوصية.

ومهما يكن من أهمية تدريس ودراسة النحو، فإن اللغة تكتسب اكتسابا وتعلم بالمران وكثرة الاستماع لها، والتحدث بها, واتخاذها أداة للفهم والإفهام؛ فالملكة اللغوية لا تأتي بالفطرة وإنما بالتدريب الصبور المستمر وإن" اللغوي الحديث لا يرى فيما يسمى بالسليقة اللغوية إلا أنها نتيجة المران الكافي، ولا يفسرها إلا على أنها ملكة

1 – قاسمي الحسني محمد المختار؛ تعليمية النحو؛ أعمال ندوة تيسير النحو المنعقدة في 23–24 أبريل 2001م؛ ص441.

مكتسبة، ليس للوراثة أو الجنس أثر فيها."[1]وقد أكد ابن خلدون أن الملكة تحصل بممارسة كلام العرب وحفظه وسماعه والتفطن لخواص تركيبه ومعرفة أساليبه ومستوياته من قرآن وحديث وشعر وكلام السلف ومخاطبات العرب الخلص الفحول في سائر فنونهم ومعرفة ظروف كلامهم ومقتضيات أقوالهم[2] ولا نفع من تيسير النحو إذا لم تكن هناك منهجية شاملة توضح قدرات المتعلم في المراحل التعليمية المختلفة؛ ولأجل ذلك ينبغي أن تحظى طرق تعليم اللغة وتلقينها بأكبر قسط من العناية في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، لاسيما وأن اللغة العربية الفصحى ليست هي لغة التخاطب المألوف في البيت والمجتمع، وهذه عقبة ينبغي أن لا تغيب عن أذهان المسؤولين والمربين. فلابد إذن من التماس أفضل الطرق البيداغوجية لتعلم اللغة العربية في المدارس بشكل يجعل التلاميذ والطلاب يحسون بأنهم يتعلمون لغة حية ميسرة تستوعبها أفهامهم وتعدهم لتلتقي مختلف المعارف بها من غير انفصام في فكرهم ووجدانهم.[3]

1 – إبراهيم أنيس؛ دلالة الألفاظ؛ ط مكتبة الأنجلو المصرية؛ 1972؛ ص95.

2 – انظر مقدمة ابن خلدون؛ ص627–628

3 – محمد العربي الخطابي؛ قضايا استعمال اللغة العربية في المغرب؛ الرباط؛ 1993م؛ ص24.